العرب
الثلاثاء 2020/05/12
السنة 42 العدد 11700

مؤتمر مانحين لليمن بمباردة سعودية ومباركة إماراتية

الرياض – يُعقد الشهر القادم مؤتمر للمانحين بهدف جمع تمويلات لمساعدة اليمن في تخطي ظروفه الصعبة، وذلك بمبادرة سعودية رحّبت بها دولة الإمارات العربية المتّحدة مؤكّدة استعدادها للمشاركة فيها بفعالية.

ويأتي المؤتمر الذي سينتظم بالشراكة مع منظمة الأمم المتّحدة، في وقت يعيش فيه اليمن أوضاعا بالغة الصعوبة زادتها تعقيدا جائحة كورونا التي بدأت تغزو البلد الفقير والممزّق بالحرب.

> استعداد إماراتي لتقديم كل ما يمكّن من رفع المعاناة عن الشعب اليمني ويلبي تطلعاته إلى مستقبل أفضل

وقالت وكالة الأنباء السعودية الرسمية "واس" إنّ المؤتمر سيعقد عبر شبكة الإنترنت في الثاني من شهر يونيو القادم.

ولم تذكر المملكة التي تعتبر من أكبر المانحين لليمن منذ أن قادت تدخلا عسكريا عام 2015 دعما للسلطات الشرعية اليمنية ضدّ المتمردين الحوثيين المتحالفين مع إيران، المبلغ المتوقع جمعه من الحدث الذي جاء في الوقت الذي تحذر فيه منظمات الإغاثة من أن تفشي فايروس كورونا قد تكون له عواقب وخيمة بعد ست سنوات من الحرب الأهلية في اليمن.

ومن جهتها رحبت دولة الإمارات العربية المتحدة بمؤتمر المانحين لليمن. وأعلنت وزارة الخارجية والتعاون الدولي الإماراتية في بيان دعم الإمارات للمؤتمر الذي يأتي حسب البيان "استمرارا لنهج المملكة في حشد المساعدات والمساهمات الإنسانية والتنموية العالمية لليمن وشعبه الشقيق".

وأضاف البيان أنّ "الدعوة لهذا المؤتمر تأكيد لدور السعودية الريادي في رفع المعاناة الإنسانية عن الأشقاء اليمنيين". وشدّد على أن دولة الإمارات تدعم كافة المبادرات والجهود الرامية إلى إنجاح هذا المؤتمر الإنساني الكبير الذي يهدف إلى دعم مسيرة التنمية في اليمن.

كما أكدت الوزارة في بيانها استعداد الإمارات لتقديم كل ما يُمَكّن اليمن من تحقيق الإزدهار ويرفع المعاناة الإنسانية عن كاهل شعبه الشقيق، ويلبي كل آماله وتطلعاته في مستقبل أفضل مستقر.

ولم تنقطع الإمارات طيلة سنوات الحرب في اليمن عن بذلها جهودا كبيرة للتخفيف قدر الإمكان من أعباء الصراع وتبعاته على السكان، وذلك من خلال تقديمها حزما من المساعدات تراوحت بين مساعدات إغاثية عاجلة تضمنت أغذية وأدوية ومعدّات إيواء للنازحين هربا من القتال والمتضرّرين من الكوارث الطبيعية، وأخرى أطول مدى حاولت الإمارات من خلالها إنقاذ قطاع التعليم وباقي الخدمات من كهرباء وطرق وتزويد بمياه الشرب في عدد من مناطق البلاد.

الإعلان عن تصنيف عدن مدينة موبوءة

عدن – أعلنت الحكومة اليمنية الإثنين أنّ عدن العاصمة المؤقتة لليمن صارت موبوءة بفايروس كورونا وأوبئة أخرى، وذلك بعد يومين من وفاة مسؤول بوباء أودى بحياة 49 آخرين.

وجاء ذلك في اجتماع للجنة الوطنية العليا للطوارئ لمواجهة فايروس كورونا برئاسة معين عبدالملك رئيس الوزراء اليمني.

وحتى مساء الأحد سجل اليمن 51 إصابة بكورونا بينها 35 في محافظة عدن وحدها، بحسب إحصاء رسمي.

وبحث الاجتماع "ارتفاع الإصابات بالوباء في عدن وتفشي عدد من الأمراض الأخرى بسبب الأمطار والسيول التي ضربت المحافظة مؤخرا".

وناشدت الحكومة اليمنية المجتمع الدولي والمانحين والمنظمات الدولية تقديم الدعم للقطاع الصحي في عدن. كما قررت إيقاف جميع وسائل النقل الجماعي من وإلى المحافظة باستثناء حركة النقل التجاري.

وقالت الحكومة إنّ "الوضع الإداري والسياسي في عدن يعرقل أي جهود تبذل لمواجهة فايروس كورونا".

وعمليا لا تسجّل حكومة عبدالملك حضورا فعليا في عدن، ويتهمها السكان المحلّيون بإهمال شؤونهم والفشل في تلبية احتياجاتهم، الأمر الذي دفع المجلس الانتقالي الجنوبي إلى أخذ زمام المبادرة في المحافظة.

ولا تعاني عدن من تهديد جائحة كورونا فحسب، بل سجّلت خلال الأيام الماضية حالات وفاة بوباء يوصف بالغامض. وأُعلن قبل أيام عن وفاة القائم بأعمال مديرية الشيخ عثمان وسط عدن علي عبدالمجيد نتيجة إصابته بوباء يرجح أنه مرض الشيكونغونيا الذي حصد أرواح العشرات من السكان.

والشيكونغونيا مرض فايروسي ينتقل إلى البشر عن طريق حشرة البعوض، ويسبّب حمى وآلاما مبرّحة في المفاصل والعضلات إضافة للصداع والتقيّؤ والتعب والطفح الجلدي، وفق منظمة الصحة العالمية.

وقبل أسبوع أعلنت الحكومة اليمنية عن وفاة 49 شخصا وإصابة أكثر من 3 آلاف، جراء أوبئة تتفشى في عدن نتيجة انتشار البعوض والمستنقعات الراكدة إثر السيول التي شهدتها المدينة في أبريل الماضي.

وتوالت خلال الأيام الماضية التحذيرات من أن اليمن يسير نحو وضع كارثي متمثّل في انتشار غير مسيطر عليه لفايروس كورونا في البلد الفقير الممزّق بالحرب وذي المنظومة الصحية شبه المنهارة.

ورغم انخفاض الأرقام المعلن عنها رسميا بشأن الإصابات بالفايروس، فإن منظمة الصحة العالمية تقول إنّ عدواه متفشية في اليمن بشكل واسع حيث ينتقل المرض دون أن يتم رصده لقلّة الوسائل الضرورية لذلك، حيث لا يملك البلد إمكانيات كافية لإجراء الفحوص.

ولم يعلن الحوثيون الذين يسيطرون على العاصمة صنعاء وعدد من المراكز الحضرية الكبرى سوى عن حالتي إصابة ووفاة واحدة بالمرض، لكنّ الحكومة المعترف بها دوليا تتهم الحوثيين بالتستر على الوضع الحقيقي في صنعاء.

من خلّفته السيول قد يهلك بكورونا

تهاوي أسعار النفط يعقد مهمة رئيس الوزراء العراقي الجديد

مطالب عالية السقف لا يمتلك مصطفى الكاظمي وسائل تلبيتها

تهاوي أسعار النفط وتراجع وارداته التي يعوّل عليها العراق بشكل أساسي لتمويل ميزانيته يعقّدان مهمة رئيس الوزراء الجديد الذي تلاحقه المطالب الملحّة برفع مستوى الخدمات العامة وتحسين الأوضاع الاجتماعية، فيما سيكون مفتقرا بشدة للموارد المالية اللازمة لتحقيق ذلك، الأمر الذي سيبقيه بشكل مستمر تحت ضغوط الشارع المتحفّز للغضب والاحتجاج.

بغداد – كشفت إحصاءات رسمية أن العراق خسر ما يقرب من 11 مليار دولار نتيجة انخفاض أسعار النفط خلال الأربعة أشهر الأولى من العام الحالي، مقارنة بالعام الماضي.

وأظهرت الإحصاءات، التي نشرتها شركة تسويق النفط العراقية "سومو"، أن العراق باع خلال الأربعة أشهر الأولى من العام الحالي أكثر من 409 ملايين برميل من النفط الخام، وبمعدل سعر بلغ ما يقارب 38 دولارا، فيما بلغت الإيرادات أكثر من 15 مليار دولار.

أما بالنسبة للعام الماضي فبيّنت الإحصاءات أنّ البلد باع خلال الأربعة أشهر الأولى من العام كميات من النفط تجاوزت 423 مليون برميل بمعدل سعر بلغ 62 دولارا، وبإيرادات تجاوزت 26 مليار دولار.

وانخفضت أسعار النفط بشكل كبير بعد دخول السعودية في حرب أسعار ضدّ روسيا ورفعها المفاجئ لإنتاجها اليومي من الخام، وتفاقم الوضع مع تفشي فايروس كورونا نتيجة التوقف شبه التام للحياة الاقتصادية في دول العالم، مما قلل الطلب على النفط، وجعل الاتفاق على خفض الإنتاج بين دول مجموعة أوبك+ غير ذي جدوى في وقف تدهور أسعار الخام.

ولا يعود سوء الأوضاع الاقتصادية والمالية في العراق، إلى التطورات الأخيرة فحسب، لكنّه ناتج عن تراكم سنوات طويلة من الفشل الحكومي في إدارة شؤون الدولة والتحكّم في مواردها وحسن توظيفها، وعن استشراء الفساد بشكل جعل البلد ضمن أكثر بلدان العالم فسادا، الأمر الذي أثّر على الجوانب الاجتماعية وأفضى في الأخير إلى اندلاع انتفاضة شعبية غير مسبوقة في أكتوبر الماضي.

وبينما يطالب المحتجّون بتحسين مستوى الخدمات العامّة وتوفير الوظائف والحدّ من معدّلات الفقر، تسير الأمور نحو الأسوأ حيث أصبح مطروحا في البلد سيناريو عجز الدولة عن دفع رواتب الملايين من الموظّفين الذين يغص بهم القطاع العام المتضخّم بشكل كبير، فضلا عن جرايات المتقاعدين.

واحتاج دفع تلك الجرايات تدخّلا عاجلا من الكاظمي نفسه الذي قام بزيارة مفاجئة إلى مقرّ دائرة التقاعد الوطنية ببغداد ووجّه بإيجاد آلية لتسريع معاملات المتقاعدين.

وعلى هذه الخلفية ينطلق رئيس الوزراء العراقي الجديد مصطفى الكاظمي في مهمّة إنقاذ بالغة الصعوبة تلاحقه مطالب عالية السقف لكنّه لا يمتلك واقعيا وسائل تحقيقها بسبب الأزمة الاقتصادية والمالية التي عمّقتها جائحة كورونا وتهاوي أسعار النفط، وأيضا بسبب تعقّد الوضع السياسي وهشاشة الوضع الأمني.

> سوء الأوضاع الاقتصادية والمالية للعراق ليس ظرفيا بل هو نتيجة سنوات طويلة من الفشل في إدارة موارد الدولة وتوظيفها

ومطلوب من الكاظمي بشكل عاجل إدارة أزمة جائحة كورونا ومنع تفشي الوباء على نطاق واسع، قبل التفرّغ لتلبية مطالب المحتجّين الذين نجحوا في إسقاط حكومة سلفه عادل عبدالمهدي، وهي مطالب تتراوح بين تحسين الأوضاع الاجتماعية ومحاربة الفساد وتحقيق سيادة القرار الوطني واستقلاله عن دوائر النفوذ الأجنبي، وضبط السلاح المنفلت الموجود بأيدي الميليشيات والذي استخدم في قمع المحتجّين أنفسهم.

لكنّ مهمّة الكاظمي في تحقيق كل ذلك تبدو بالغة الصعوبة خصوصا وقد ورث عن سلفه عبدالمهدي وضعا ماليا في غاية السوء، سيحتّم عليه البحث عن موارد من قروض ومساعدات خارجية للتعويض عن النقص الفادح في موارد النفط الذي يعتمد عليه العراق بشكل كبير في موازنته.

ويقول الخبراء الاقتصاديون والماليون إنّ الخيارات محدودة أمام مصطفى الكاظمي للبحث عن موارد مالية لسد عجز الميزانية، وإنّ أمامه طريقان لذلك هما الاقتراض وطلب المساعدات الدولية، وكلاهما ينطويان على عوائق.

وتقف في طريق الحصول على مساعدات خارجية مجزية الأزمة الاقتصادية العالمية الحادّة التي بدأت تطال أكثر الدول ثراء والتي يمكن أن يتوّجه إليها العراق لطلب المساعدة، أما الاقتراض من المؤسسات المالية الدولية فيعوقه عدم ثقة تلك المؤسسات في العراق نظرا لاستشراء الفساد فيه وضعف اقتصاده القائم على ريع النفط.

كما لا يخلو الأمر من عوائق سياسية، إذ أنّ حصول العراق على مساعدات من قبل بعض الدول لن يكون من دون شروط. وعلى سبيل المثال يُستبعد أن تُقْدم الولايات المتّحدة والسعودية على مساعدة العراق إذا لم تلمسا جدّية لدى حكومته الجديدة في فكّ الارتباط بإيران وتقليص نفوذها وسطوتها في البلد. وحتى وإن توفرت لدى الكاظمي إرادة للإقدام على ذلك فإن الأمر سيتطلّب مسارا طويلا ومعقّدا وقد يستدعي خوض صراع شرس ضدّ قادّة أحزاب وميليشيات نافذين ومعروفين بولائهم لطهران.

أمّا الاقتراض من صندوق النقد الدولي فيتطلّب الخضوع لشروطه التي تتلخّص على وجه العموم في إدخال إصلاحات قاسية وغير شعبية تتضمّن التقليص من التقديمات الاجتماعية من دعوم وتعويضات والحدّ من أعداد موظفي القطاع العام، وهو ما لا يقدر عليه رئيس الوزراء العراقي الجديد على الأقل في أمد منظور اعتبارا لحاجته الأكيدة لضمان هدوء الشارع والحدّ من غضبه.

كذلك لا تخدم الأوضاع الأمنية في العراق على تحسين الوضع الاقتصادي إذ تعوق جلب الاستثمارات الخارجية. ورغم أن البلد تمكّن سنة 2017 من حسم الحرب ضدّ تنظيم داعش التي استمرت لأكثر من ثلاث سنوات، إلا أن التنظيم ظلّ يمتلك خلايا نائمة له في أنحاء متفرّقة في البلد، وقد عمد أخيرا إلى إعادة تنشيطها واستخدامها في شنّ هجمات خاطفة أوقعت خسائر بشرية ومادية.

ولا يساعد الوضع السياسي للعراق مصطفى الكاظمي على إنجاز مهمّته الصعبة مع وجود طبقة سياسية حريصة في المقام الأول على حماية مكاسبها السياسية وامتيازاتها المالية ولو على حساب المصلحة العامّة.

ولا يعني الدعم الذي حظي به الكاظمي من قبل طيف واسع من الأحزاب والمكوّنات ومكّن حكومته من نيل ثقة البرلمان أنّه يمتلك حزاما سياسيا يتيح له العمل بأريحية واتخاذ القرار بسلالة، إذ سرعان ما ستعود تلك الأحزاب إلى تقييم سياساته وقراراته بمعيار ما سيحقق لها من مصلحة وما يضمن لها من امتيازات.

وتطمع الأحزاب التي مكنت الكاظمي من قيادة السلطة التنفيذية في أن ينجح في إنقاذ النظام القائم بعد أن هدّدته الانتفاضة الشعبية بالسقوط، وهي مستعدّة لتقاسمه هذا النجاح، بقدر استعدادها لجعله شمّاعة تعلّق عليها الفشل والإخفاقات المحتملة.

ماذا لو أُغلقت الحنفية؟

الشروع في تفكيك ميليشيا ضالعة في قتل المحتجين

البصرة (العراق) – قامت قوات الأمن العراقية بإغلاق مقرّ إحدى الميليشيات الشيعية الموالية لإيران والمعروفة بتشدّدها الطائفي وبضلوعها طيلة سنوات في عدّة جرائم من بينها تنفيذ عمليات اغتيال.

وقال قائد شرطة محافظة البصرة بجنوب العراق الفريق رشيد فليح إنّ القوات الأمنية أغلقت مقر حزب "ثأر الله" الإسلامي واعتقلت خمسة من عناصره، وصادرت أسلحة، وذلك على خلفية إطلاق الرصاص على المتظاهرين فجر الإثنين، ما أدى إلى مقتل متظاهر وإصابة خمسة آخرين.

وأوضح فليح في تصريح صحافي أنّ قوة خاصة من الشرطة نفذت عملية دهم على المقر العائد للحزب المذكور واعتقلت من فيه واستولت على أسلحتهم، وأن قيادة الشرطة وجهت اتهامات لقوة حماية الحزب بقتل متظاهر وإصابة آخرين بجروح مختلفة خلال احتكاك حدث بين الطرفين.

ويتزعّم منظمة "ثأر الله" التي تتخذ من البصرة مقرا لها يوسف الموسوي المدعوم من إيران والمطلوب للقضاء العراقي بتهم القتل والاختطاف خلال أعمال العنف الطائفي التي شهدتها البلاد بين عامي 2006 و2007.

وقالت شبكة رووداو الإعلامية إن المنظّمة معروفة بجرائمها ذات الطابع الطائفي وبقتل النخب العلمية والكفاءات والنساء والضباط، وهي ضالعة على نطاق واسع في عمليات تهريب النفط.

كذلك يُنقل عن قادة في حزب "ثأر الله" موقفهم السلبي على غرار حزب الله العراقي من ترؤس مصطفى الكاظمي للحكومة العراقية الجديدة، وقد يكون إطلاق النار على المتظاهرين مرتبطا بمحاولة إرباكه وإفشال مهمّته في بدايتها عبر مزيد تأجيج غضب الشارع.